

## تأثير أسعار النفط على سعر صرف الدولار في العراق: دراسة قياسية للمدة (2004-2024)

رغد حقي خليل عبد الرزاق

أ.م.د.، قسم الاقتصاد الرقمي، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، العراق

raghedhaki@gmail.com

### المستخلص

يهدف البحث إلى قياس ومعرفة أثر أسعار النفط على سعر الصرف في العراق، ومعرفة آثارها وانعكاساتها الإيجابية والسلبية عليه، من خلال دراسة الواقع والتطور التاريخي لأسعار النفط وبعض المتغيرات النقدية، باستخدام أفضل البرامج الإحصائية والقياسية الحديثة والاختبارات التي تضمنها البحث. وتوصل البحث إلى العديد من الاستنتاجات كان أهمها هناك علاقة تكاملية طويلة الأجل بين سعر النفط على سعر صرف الدولار الأمريكي في العراق وقد اختتمت البحث بجملة من التوصيات أهمها العمل على تنويع مصادر الدخل في العراق لرفد السوق العراقية بالعملة الأجنبية وأهمها الدولار الأمريكي.  
الكلمات المفتاحية: سعر النفط، سعر صرف الدولار، العراق.

## The impact of oil prices on the dollar exchange rate in Iraq: An econometric study for the period (2004-2024)

Raghad Haqi Khaleel

Assistant Professor, Department of Digital Economics, College of Administration and  
Economics, Iraqi University, Iraq

raghedhaki@gmail.com

### Abstract

This research aims to measure and understand the impact of oil prices on the exchange rate in Iraq, and to identify "it's positive and negative effects and repercussions, through studying the reality and historical development of oil prices and some monetary variables, using the best modern statistical and econometric programs and tests included in the research". The research reached a number of conclusions, the most important of which is that there is a long-term complementary relationship between the price of oil and the exchange rate of the US dollar in Iraq. The research concluded with a number of recommendations, the most important of which is working to diversify sources of income in Iraq to supply the Iraqi market with foreign currency, the most important of which is the US dollar.

**Keywords:** Oil Price, Dollar Exchange Rate, Iraq.

## المقدمة

يعاني الاقتصاد العراقي من مشاكل بنيوية في هيكله الاقتصادي إذ شهد العديد من الأحداث والتحوليات في سياساته الاقتصادية سواء كانت السياسة المالية أو النقدية ويوصف الاقتصاد العراقي بأنه إنموذجاً للاقتصادات الريعانية التي تعتمد على الإيرادات النفطية بصورة كبيرة وتصل نسبة مساهمة الإيرادات النفطية إلى أكثر من (90%)، إذ يعد النفط الخام المصدر الرئيسي من مصادر الطاقة، كذلك كونه المورد الأساسي للدخل لكثير من الدول العالمية وخاصة العراق، حيث يعد المصدر الأهم للدخل القومي بالنسبة للعراق، أن النفط الخام له أثر كبيراً في اقتصاديات الدول المنتجة والمستهلكة للنفط الخام وأن أي تقلبات لأسعار النفط في السوق العالمية ينعكس بشكل مباشر على اقتصاد تلك الدول وخاصة العراق الذي يعتمد اعتماداً كبيراً على الصادرات النفطية حيث تشكل الإيرادات النفطية النسبة الأكبر من الإيرادات العامة للعراق، وإن بحث واستعراض التقلبات التي تطرأ على أسعار النفط ومعرفة أسبابها والآثار التي تسببها للدول النفطية يعد من أهمية الدراسة، والعراق واحد من البلدان التي تتأثر بتقلبات أسعار النفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض، حيث ظهر الاهتمام بدراسة هذه التقلبات وكيفية استغلالها في حالة الارتفاع وتجنب آثارها السلبية في حالة الانخفاض، وكيف تتأثر هذه التقلبات على بعض المتغيرات النقدية في العراق، لذلك تناولت هذه الدراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في بعض المتغيرات النقدية في العراق.

## أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث في دراسة ظاهرة تقلبات الأسعار النفطية العالمية التي استحوذت على اهتمام كبير من مراكز البحوث والدراسات والمختصين في الشأن النفطي والاقتصادي، كما يهتم البحث بدراسة افتراضات أسعار النفط العراقي الخام وبيان مدى تأثيرها على سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي.

## هدف البحث

يهدف البحث إلى قياس ومعرفة أثر أسعار النفط على سعر الصرف في العراق، ومعرفة آثارها وانعكاساتها الإيجابية والسلبية عليه، من خلال دراسة الواقع والتطور التاريخي لأسعار النفط وبعض المتغيرات النقدية، باستخدام أفضل البرامج الإحصائية والقياسية الحديثة والاختبارات التي تضمنها البحث.

## مشكلة البحث

بما أن الاقتصاد العراقي يعتمد بنسبة تقدر بأكثر من 90% على الإيرادات النفطية كونه بلد ريعي، لذا فإن أسعار النفط تؤثر بشكل مباشر على سعر الصرف في العراق سواء بشكل سلبي أو ايجابي وهذا ينعكس على واقع الاقتصاد العراقي.

## فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية مفادها وجود تأثير مباشر بين أسعار النفط الخام وسعر الصرف مع وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل.

## المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لسعري النفط والصرف

### أولاً: مفهوم سعر النفط وقواعد تسعيره:

يعرف سعر النفط الخام بأنه تعبير عن قيمة السلعة أو الخدمة معبراً عنها بالنقود. أو المقدار الذي يحصل عليه البائع من النقود نتيجة لبيعة السلعة التي ينتجها ويقوم بعرضها للبيع، أو قيمة الشيء الذي يغبر عنه بالوحدات النقدية، وقد يكون هذا السعر مساوياً للقيمة الحقيقية للشيء وقد يكون أكبر أو أقل منها، وتوجد بينهما علاقة متغيرة وليست ثابتة بسبب تأثير وتداخل عدة عوامل ذاتية وموضوعية مثل طبيعة وشكل الأسواق، والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها<sup>(1)</sup>. إذ يعبر سعر النفط إلى القيمة النقدية لبرميل النفط الخام بالمقياس الأمريكي للبرميل المكون 42 غالون معبراً عنه بالوحدة النقدية الأمريكية

(1) جاسم محمد ضاحي، صدمات أسعار النفط وأثرها على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1990-2018)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2020، ص 13.

خلال فترات التطور في الصناعة النفطية<sup>(1)</sup>. أن عملية تسعير النفط الخام لم يكن دوماً وفقاً للمنهجية النظرية للصراع بين قوى العرض والطلب عليه في السوق العالمي بل كانت تحكمه عوامل أخرى وتصنف قواعد الخاصة بتسعير النفط الخام إلى:<sup>(2)</sup>

### 1. قاعدة التسعير في نقطة الأساس الوحيدة في خليج المكسيك:

يعني هذا النظام إن السعر المعلن في جميع الموانئ للنفط الخام في العالم ومركز التصدير يتحدد المعلن في خليج المكسيك وبالسعر المعلن في خليج المكسيك على أن يضاف كلفة النقل المعيارية للسعر النهائي من نقطة الأساس إلى مكان التسليم، حيث يتوجب على المستوردين أن يدفع سعر النفط في خليج المكسيك مضافاً إليه أجور من خليج المكسيك إلى ميناء المستود بغض النظر عن الميناء أو الجهة المصدرة للنفط سواء كان بعيداً أو قريباً عن خليج المكسيك، إن هذا نظام التسعير حقق الأهداف الاستراتيجية ليس فقط للشركات الكبرى وإنما للولايات المتحدة الأمريكية أيضاً، إذ أضاف إلى رصيد الشركات أرباحاً كبيرة من جراء الأجر الوهمية للنقل واستندت هذه الطريقة للتحديد إلى الأسعار المعلنة على النفط المنتج في غرب تكساس وحقول لوزيانا مرتفع التكاليف مضاف إليه أجور الشحن، وهكذا فإن الشركات تتبع برميل النفط الرخيص والمستورد من فنزويلا والخليج العربي بأكثر من دولار في الوقت الذي تدفع للحكومات المنتجة مبالغ كبيرة تعويضاً لها عن ثرواتها النفطية.

### 2. "نظام نقطة الأساس المزدوجة في الخليج العربي وخليج المكسيك":

بدأ في عام 1945 تطبيق نقطة الأساس المزدوجة لتحديد الأسعار المعلنة، وبموجب هذا النظام لدينا نقطتان الأولى تكون في الخليج العربي والأخرى تكون في خليج المكسيك مع وجوب أن السعر المعلن في النقطتين موحداً بين الخليجين، "وقد تحسب تكاليف من الخليج العربي إلى ميناء الاستيراد ومن خليج المكسيك إلى ميناء الاستيراد، إذ حددت أسعار النقطة الجديدة في الخليج العربي بحدود مقاربة لأسعار النقطة الأساسية السابقة في خليج المكسيك، فأصبح بإمكان المشتريين لنفوط الخليج العربي والشرق الأوسط أن يدفعوا منذ ذلك الوقت أسعاراً معلنة محددة مضافاً إليها أجور شحن وتأمين من أقرب الخليجين عليهم"، إذ عززت هذه القاعدة من قدرة النفط الخام في الدول العربية على منافسة النفط الخام الأمريكي<sup>(3)</sup>.

### ثانياً: مفهوم سعر الصرف:

يعد سعر الصرف من التغيرات الاقتصادية المهمة لكونه يربط الاقتصاد الداخلي بالاقتصاد الخارجي فضلاً عن أنه يعكس الاستقرار الاقتصادي للبلد. وتختلف التجارة الداخلية عن التجارة الخارجية من حيث النظم النقدية المتبعة لكليهما، ففي التجارة الداخلية يتم اتباع نظام نقدي واحد هو العملة الوطنية للدولة أما في التجارة الخارجية فهناك العديد من الأنظمة النقدية وأنظمة الصرف نتيجة عدم وجود وحدة نقدية مشتركة على الصعيد العالمي وهنا يجب على المصدرين الذين يبيعون سلعهم في الخارج أن يحولوا العملات المقبوضة نظير صادراتهم إلى العملة المحلية للبلد الذي يصدر إليه وكذلك يجب على المستوردين الذين يشترون السلع من الأسواق العالمية إن يحولوا عملتهم المحلية إلى عملة أجنبية لكي يحصل المصدر والمستورد على قيمة صادراته واستيراداته ويتم ذلك في سوق يعرف (بسوق الصرف الأجنبي) الذي يتم فيه بيع وشراء العملات المحلية والأجنبية ويختلف في هذا السوق سعر الصرف لكل عملة.

توجد في كل دولة من دول العالم عملة وطنية تستخدم داخل حدود البلد وهي بذلك تسهل عملية التبادل السلمي داخلياً مثلاً (العراق) يستخدم (الدينار) لبيع وشراء السلع والخدمات المختلفة والولايات المتحدة الأمريكية تستخدم (الدولار) وبريطانيا (الجنيه الإسترليني) وغيرها كثير من الدول.

(1) عبد الرزاق حمد حسين وحمود حسن محييد، تحليل أثر تقلبات أسعار النفط الخام على التجارة الخارجية لبلدان منظمة اوابك للمدة (2000-2016) العراق أنموذجاً، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (43)، المجلد (3)، 2018، ص 282.

(2) عبد الستار عبد الجبار موسى وحيدر شلب وشكه، التطور التاريخي لأسعار النفط الخام للمدة 1862-2010، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (18)، المجلد (1)، 2015، ص 5.

(3) نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، مصدر سابق، ص 91.

إن قيام التجارة الدولية وتدفق رؤوس الأموال بين الدول أظهر الحاجة الماسة لوجود عملة دولية غير العملة المحلية تستخدمها كلا الدولتين وهذا بدوره يتطلب إيجاد علاقة مشتركة بين هاتين العملتين وبذلك فإن سعر الصرف الأجنبي يعرف بأنه: عدد الوحدات من العملة الوطنية أو المحلية التي تعادل وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تعادل وحدة واحدة من العملة المحلية (1).

ويعرف أيضاً بأنه: هو السعر الذي بموجبه يتم استبدال العملة المحلية بالعملة الأجنبية أي بأنه السعر الذي بموجبه يتم تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية (2). وبذلك فإن سعر الصرف هو عملية استبدال النقود بالنقود. فعن طريق سعر الصرف نستطيع معرفة سعر السلعة المحلية بالعملة الأجنبية وبالعكس فضلاً عن معرفة التكاليف المترتبة على إنتاج هذه السلعة نظراً لأن سعر الصرف يشمل عملتان إحداهما تمثل سلعة، والأخرى تمثل نقد لشراء هذه السلعة وهناك طريقتان للنظر أي العملتين تمثل سلعة وأيهما تمثل نقد بالطريقة الأولى: وهي الشائعة ترى أن العملة الأجنبية هي السلعة وتقاس الوحدة الواحدة منها بالعملة المحلية وتسمى هذه الطريقة بالطريقة المباشرة (Direct Approach) إما الطريق الثانية ترى أن العملة المحلية هي السلعة والعملة الأجنبية هي النقد الذي يقيس قيمة هذه السلعة وتسمى هذه الطريقة غير المباشرة (Indirect Approach) (3).

ووفقاً لذلك فإن الاقتصاد العراقي يعتمد على الإيرادات المتأتية من الصادرات النفطية فقط يعكس بشكل سلبي على القطاعات الاقتصادية الأخرى لاسيما وأن أسعار النفط تتعرض للتقلبات بشكل مستمر مما يؤدي إلى تراجع الإيرادات النفطية وبالتالي تراجع الكميات المصدرة، فضلاً عن التقلبات في أسعار الصرف للدولار الأمريكي تنعكس سلباً على الدينار العراقي لأن الأسعار النفطية مقيمة بالدولار ارتفاعاً وانخفاضاً، كما أن الدينار العراقي مرتبط بالدولار الأمريكي كغطاء نقدي فإنه في هذه الحالة يكون خاضع لتلك التقلبات الأمر الذي ينعكس على الموازنة وعلى تراجع برامج التنمية ومن ثم على الاقتصاد العراقي بقطاعاته الرئيسية من غير النفط التي يعتمد عليها في البناء الاقتصادي العام وللمؤشرات والنمو والتنمية في العراق (4).

#### ثالثاً: العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وسعر الصرف:

خضعت العلاقة بين أسعار النفط وأسعار الصرف إلى العديد من الدراسات الاقتصادية والتي توصلت إلى نتائج غير مؤكدة وابتناها الجدال الواسع في تحديد طبيعة العلاقة بين أسعار النفط وأسعار الصرف إلى أربع وجهات نظر (5).

الأولى: علاقة سببية أحادية الاتجاه بين أسعار النفط وأسعار الصرف عن طريق الآثار المباشرة والآثار غير المباشرة لانخفاض أسعار الصرف والتي تؤدي بدورها إلى ارتفاع أسعار النفط الخام.

الثانية: ترى أن ارتفاع أسعار النفط يسبب انخفاض أسعار الصرف بسبب زيادة العجز في ميزان المدفوعات والعكس صحيح.

الثالثة: تم التوصل إلى وجود علاقة تبادلية وسببية بين أسعار الصرف وأسعار النفط وهذا يجمع بين الرأيين السابقين.

الرابعة: تشير إلى أن أسعار النفط وسعر الصرف تتحكم بها عوامل متبادلة، حيث أن أسعار النفط تتحكم بها الطبيعة الخاصة للسوق النفطية، وسعر الصرف يتحدد بما تطرحه نظريات سعر الصرف.

(1) William j. Baumal, Economics principles, New York university, 7th edition, 1988, p.821.

(2) فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 2001، ص203.

(3) عبد الحسين الغالبي، سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه وإدارته في ظل الصدمات النقدية والحقيقية مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2002، ص5.

\* انظر في ذلك:

Karl E. case and others, economic, newjersey, usa, 1999, p.464.-

-Paul Roth, mastering foreign exchange and money markets, market edition 1996, p.66

-Thomas A. Pugel and peter Lindert, international economic, international edition, 2000, p.491.

(4) مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العراقي الثاني، ملف الأداء الاقتصادي الحكومي، بغداد، حزيران 2009، ص129-131.

(5) سجاد صادق الهيد، العلاقة بين أسعار النفط العالمية وأسعار صرف الدولار أمام اليورو وأثرها الاقتصادية في بعض البلدان النفطية للمدة (1999-2016)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2018، ص53.

**المبحث الثاني: تحليل أسعار النفط وسعر الصرف في العراق للمدة (2004-2022)**

إن أغلب البلدان الريعية التي يعتمد اقتصادها على إنتاج وتصدير النفط الخام يترتب عن ارتفاع أسعار النفط الخام ارتفاع أسعار الصرف الحقيقي، لذا تعد أسعار النفط المصدر الرئيسي لتقلبات أسعار الصرف في هذا البلدان، إذ يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع الإنفاق العام والأجور الحقيقية، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة أسعار السلع الغير قابلة للتبادل التجاري مما ينتج عن ذلك ارتفاع أسعار الصرف<sup>(1)</sup>. حيث أن تقلبات أسعار النفط لها أثر مهم في تحركات أسعار الصرف<sup>(2)</sup>.

ويمكن الحديث عن العلاقة العكسية بين أسعار النفط وسعر الصرف إذ يعد سعر صرف الدولار الأمريكي العملة المرجعية المستخدمة في سوق النفط، وقد كان سابقاً قبل عام 2001 أي ارتفاع في أسعار النفط يقابله ارتفاع مماثل في ارتفاع أسعار الصرف، لكن هذه العلاقة الطردية تغيرت في السنوات الأخيرة في الاتجاه المعاكس منذ 2001 حيث ارتفعت أسعار النفط بصورة كبيرة من 30 دولار للبرميل لتبلغ 88 دولاراً عام 2008، وكان السبب الرئيسي لهذا الارتفاع هو تنامي الطلب العالمي على هذه السلعة الأساسية، ومن جانب آخر شهد الدولار الأمريكي والعملات المرتبطة به تراجعاً كبيراً أمام العملات الرئيسية منذ العام 2011، حيث تؤثر أسعار النفط على أسعار الصرف بشكل رئيسي من خلال آلية انتقال ذات اتجاهين تشمل كلا من خطوط الطلب والعرض، تؤثر الزيادة في أسعار النفط على الإنتاج بشكل سلبي لأن النفط عامل أساسي للإنتاج، فإن أي زيادة في سعر عامل الإنتاج سوف يؤدي إلى زيادة تكلفة إنتاج السلع غير التجارية التي تؤدي زيادة أسعار السلع غير القابلة للتداول، وكذلك ارتفاع أسعار الصرف ومن جانب الطلب يتأثر سعر الصرف بشكل غير مباشر من خلال علاقته بالدخل المتاح وإن ارتفاع أسعار النفط يقلل من استهلاك المستهلكين للطاقة وهذا من شأنه يقلل من الطلب على السلع الغير تجارية مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها وحينئذٍ انخفاض أسعار الصرف<sup>(3)</sup>. يساهم ارتفاع أسعار النفط إلى انخفاض أسعار صرف الدولار بسبب فواتير إيرادات النفط الأمريكية وزيادة العجز الحاصل في ميزان المدفوعات، وبما أن سعر النفط وأسعار صرف الدولار الأمريكي ينخرطان باتجاهين متعاكسين لذا فإن الدول المصدرة للنفط والتي تباع نفطها بالدولار الأمريكي سوف تتضرر بسبب انخفاض القدرة الشرائية لأسعار صرف للدولار والتي تستخدم لشراء سلع أخرى من الأسواق الخارجية وللتعويض عن هذا التراجع في القدرة الشرائية يقوم هؤلاء برفع سعر برميل النفط<sup>(4)</sup>. أما من ناحية سلوك المنتجين في ضبط أسعارهم فإن انخفاض سعر الصرف سيؤدي في الأمد القصير إلى انخفاض في الإيرادات النفطية للدول المصدرة للنفط كونها تستلم صادراتها بهذه العملة، إلى جانب ذلك فإن أغلب الدول المصدرة للنفط تربط عملاتها بالدولار، ذلك يعني أن انخفاض قيمة الدولار هو انخفاض القوة الشرائية لعائدات النفط، لذا تقوم الدول النفطية بخفض الإنتاج وتغيير الكميات الموردة للسوق، وهذا كفيل بزيادة أسعار النفط<sup>(5)</sup>. تختلف العلاقة في الأمد الطويل فمن جانب الدول المنتجة للنفط حيث يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى انخفاض قيمة واردات النفط وانخفاض الاستثمار في مجال الصناعات النفطية الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطاقة الإنتاجية النفطية وكذلك انخفاض عرض النفط وارتفاع أسعار النفط العالمي<sup>(6)</sup>.

<sup>(1)</sup> (يوب فايزة، أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصر الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية على الجزائر للفترة (1970-2014)، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، 2018، ص 118.

<sup>(2)</sup> Robert A. Amano and Simon van Norden, Exchange Rates Oil Prices, September, 1995, Page 2.

<sup>(3)</sup> سجاد صادق الهيد، مصدر سابق العلاقة بين أسعار النفط العالمية وأسعار صرف الدولار أمام اليورو وأثرها الاقتصادية في بعض البلدان النفطية للمدة (1999-2016)، مصدر سابق، ص 53.

<sup>(4)</sup> نبيل مهدي الجنابي وكريم سالم حسين، العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة القادسية، المجلد (3)، العدد (1)، 2011، ص 120.

<sup>(5)</sup> حسين حسب الله علوان، تحليل وقياس العلاقة بين أسعار النفط وأسعار الصرف في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2014، ص 40.

<sup>(6)</sup> حسين حسب الله علوان، مصدر سابق، ص 40.

جدول (1): تحليل أسعار النفط وسعر الصرف في العراق للمدة (2004-2022) (المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك المركزي لسنوات مختلفة)

السنوات	سعر النفط	سعر الصرف
2004	38	1460
2005	53.5	1474
2006	66	1391
2007	62.67	1217
2008	88.8	1172
2009	58.96	1170
2010	75.61	1170
2011	103	1170
2012	107	1166
2013	103	1166
2014	94.9	1166
2015	44.7	1190
2016	36	1190
2017	49.3	1190
2018	65.98	1190
2019	64	1190
2020	40.69	1190
2021	68.39	1470
2022	95	1470
2023	78.5	1305
2024	71.3	1313

### المبحث الثالث: قياس العلاقة السببية بين سعر النفط وسعر الصرف الموازي

#### أولاً: توصيف وصياغة النموذج:

تمت صياغة النموذج القياسي لهذه الدراسة لقياس أثر المتغير المستقل المتمثل بسعر النفط (P) على المتغيرات النقدية المتمثلة بسعر الصرف (EX).

وبحسب النظرية الاقتصادية فإن سعر صرف يعد من العوامل المؤثرة على أسعار النفط حيث يتم تسعير النفط الخام بالدولار في الأسواق العالمية حيث أن أي تغير في سعر الصرف يؤدي إلى التأثير بشكل مباشر في سعر النفط، حيث يؤدي انخفاض أسعار صرف الدولار إلى زيادة أسعار النفط من خلال التأثير المباشر وغير المباشر، يمثل التأثير المباشر قصير الأجل لانخفاض أسعار صرف الدولار في السوق العالمي للنفط مما يؤدي إلى زيادة حدة المضاربات في عقود النفط، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع سعر النفط، فسعر النفط كغيره من المواد الأولية المسعرة بالدولار، حيث يصبح رخيص مقارنة بالاستثمارات الأخرى المقدر بالعملة الأجنبية، لذا فإن المستثمرون يقبلون عليها<sup>(1)</sup>، ولغرض تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وهذه المتغيرات والتي يمكن توصيفها بالمعادلات التالية:

$$EX = f(P)$$

تمثل هذه الدالة العلاقة بين سعر الصرف وتقلبات أسعار النفط.

#### ثانياً: اختبار ديكي فولر الموسع:

وللتحقق من استقراره السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية التي يتم استخدامها في التحليل لذا تم استخدام اختبار ديكي-فلر الموسع ADF الذي يتم استخدام جذر الوحدة للسلاسل الزمنية، وإن هذه الطريقة تستند إلى الفرضية الصفرية أو

(1) نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، مصدر سابق، ص 93-94.

فرضية العدم ( $H_0: H=0$ ) والتي تنص على عدم سكون السلسلة الزمنية لمتغير ما، مقابل الفرضية البديلة التي تنص على سكون المتغيرات الزمنية.

تشير نتائج اختبار ديكي فولر لسلسلة سعر الصرف وسعر النفط في العراق ليست مستقرة في المستوى (level) سواء مع وجود حد ثابت أو مع وجود حد ثابت واتجاه عام، لوجود جذور وحدة في السلسلة وبالتالي عدم استقرارها لأن قيمة  $t$  الجدولية كانت أكبر من قيمتها المحتسبة البالغة، وبلغت قيمة  $t$  المحتسبة مع وجود الحد الثابت فقط (-2.5) بالنسبة لسعر النفط، وهي أصغر من القيمة الجدولية بالمستويات الثلاث (1%، 5%، 10%)، وبلغت قيمة  $t$  المحتسبة مع وجود الحد الثابت فقط (-1.9) بالنسبة لسعر الصرف، وهي أصغر من القيمة الجدولية بالمستويات الثلاث (1%، 5%، 10%)، ومع وجود حد ثابت واتجاه عام بلغت قيمة  $t$  (t) المحتسبة بالنسبة لسعر النفط (-2.47)، وهي أقل من القيمة الجدولية بالمستويات الثلاث. أما بالنسبة لسعر الصرف وعند وجود حد ثابت واتجاه عام بلغت قيمة  $t$  (t) المحتسبة بالنسبة لسعر النفط (-1.86)، وهي أقل من القيمة الجدولية بالمستويات الثلاث.

وعند أخذ الفرق الأول للسلسلة استقرت عند مستوى معنوية 1%، مع وجود حد ثابت، وبلغت قيمة  $t$  المحتسبة وبلغت (-4.73) بالنسبة لسعر النفط وبلغت (-4.26) بالنسبة لسعر الصرف، وهي أكبر من قيم  $t$  الحرجة عند المستويات الثلاث، كما استقرت مع وجود حد ثابت واتجاه عام حيث بلغت  $t$  المحتسبة (-4.73) بالنسبة لسعر النفط وبلغت (-4.44) بالنسبة لسعر الصرف، وهي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5%، وبذلك تكون المتغيرات في العراق متكاملة من الدرجة واحد  $I(1)$

جدول (2): اختبار ديكي-فولر لمتغير سعر الصرف وسعر النفط في العراق

At Level			
		P	EX
With Constant	t-Statistic	-2.5328	-1.9667
	<b>Prob.</b>	<b>0.1115</b>	<b>0.3009</b>
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.4744	-1.8609
	<b>Prob.</b>	<b>0.3398</b>	<b>0.6657</b>
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.3885	-0.3471
	<b>Prob.</b>	<b>0.5412</b>	<b>0.5571</b>
		n0	n0
At First Difference			
		d(P)	d(EX)
With Constant	t-Statistic	-4.7387	-4.2631
	<b>Prob.</b>	<b>0.0002</b>	<b>0.0010</b>
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.7383	-4.4436
	<b>Prob.</b>	<b>0.0013</b>	<b>0.0033</b>
		***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.7583	-4.2872
	<b>Prob.</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>
		***	***

ثالثاً: اختبار فليبيس بيرون:

تشير نتائج اختبار فليبيس بيرون لسلسلة سعر الصرف وسعر النفط في العراق ليست مستقرة في المستوى (level) سواء مع وجود حد ثابت أو مع وجود حد ثابت واتجاه عام، لوجود جذور وحدة في السلسلة وبالتالي عدم استقرارها لأن قيمة  $t$  الجدولية كانت أكبر من قيمتها المحتسبة البالغة، وبلغت قيمة  $t$  المحتسبة مع وجود الحد الثابت فقط (-2.26) لسعر النفط أما سعر الصرف فقد بلغت (-2.57)، وهي أصغر من القيمة الجدولية بالمستويات الثلاث (1%، 5%، 10%)، ومع وجود حد

ثابت واتجاه عام بلغت قيمة (t) المحسوبة (-2.28) لسعر النفط أما سعر الصرف فقد بلغت (-2.55)، وهي أقل من القيمة الجدولية بالمستويات الثلاث. وعند أخذ الفرق الأول للسلسلة استقرت عند مستوى معنوية 1%، مع وجود حد ثابت، وبلغت قيمة t المحسوبة (-2.89) لسعر النفط أما سعر الصرف فقد بلغت (-4.15)، وهي أكبر من قيم t الحرجة عند المستويات الثلاث، كما استقرت مع وجود حد ثابت واتجاه عام حيث بلغت t المحسوبة (-2.86) لسعر النفط أما سعر الصرف فقد بلغت (-4.36)، وهي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5%، وبذلك تكون المتغيرات في العراق متكاملة من الدرجة واحد I(1)

جدول (3): اختبارات فليبس بيرون لمتغير سعر الصرف وسعر النفط في العراق (المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews12)

At Level		P	EX
With Constant	t-Statistic	-2.2630	-2.5764
	<b>Prob.</b>	<b>0.1866</b>	<b>0.1020</b>
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.2873	-2.5598
	<b>Prob.</b>	<b>0.4353</b>	<b>0.2996</b>
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.2864	-0.3466
	<b>Prob.</b>	<b>0.5795</b>	<b>0.5572</b>
		n0	n0
At First Difference			
		d(P)	d(EX)
With Constant	t-Statistic	-2.8943	-4.1511
	<b>Prob.</b>	<b>0.0508</b>	<b>0.0014</b>
		*	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.8683	-4.3661
	<b>Prob.</b>	<b>0.1787</b>	<b>0.0042</b>
		n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.9187	-4.1757
	<b>Prob.</b>	<b>0.0040</b>	<b>0.0001</b>
		***	***

نتائج اختبار التكامل المشترك لسلسلتي سعر الصرف وسعر النفط في العراق للمدة (2004-2024):

بعد إجراء اختبارات الاستقرارية لسلسلتي سعر الصرف وسعر النفط في العراق واستقرارها عند أخذ الفرق الأول لها وتكاملها من الدرجة واحد (1) I، لذلك يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك بين السلسلتين، بالاعتماد على اختبار جوهانسن - جيسليوس (johansen and juselius) وقبل إجراء الاختبار، لا بد من تحديد الفجوة الزمنية (التخلف الزمني) للمتغيرين، ويشير معيار (akaike)، إلى أن فجوة التخلف المثلى للعلاقة بين سعر الصرف وسعر النفط هي الفجوة الثانية، والجدول (4) يوضح نتائج الاختبار.

جدول (4): فجوة التخلف المثلى للعلاقة بين سعر الصرف وسعر النفط في العراق (المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews12)

VAR Lag Order Selection Criteria						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-860.3692	NA	6060568.	21.29307	21.35219	21.31679
1	-643.9330	416.8401	31953.65	16.04773	16.22509	16.11889
2	-603.1284	76.57160*	12881.31*	15.13897*	15.43458*	15.25758*
3	-600.5736	4.668037	13356.61	15.17466	15.58851	15.34070

وبالانتقال إلى اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسن - جيسليوس والموضحة في الجدول (5)، وتشير نتائج هذا الاختبار وفقاً لاختبار الأثر (Trace)، أن القيمة المحسوبة لمعدل الإمكان الأعظم بلغت (18.74861)، وهي أكبر من القيمة الحرجة (Critical Value) البالغة (15.49471) عند مستوى معنوية (5%). وهذا يعني نرفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود متجه للتكامل المشترك (r=0) ونقبل فرضية البديلة والقائلة بوجود عدد من متجهات التكامل المشترك أكبر من الصفر (r=1)، وبالانتقال إلى اختبار القيمة العظمى (λ.max) تثبت النتائج ذاتها، وجود متجهان للتكامل المشترك، إذ بلغت القيمة المحسوبة لمعدل الإمكان الأعظم (14.93397)، وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية (5%) والبالغة (14.26460)، لذلك نرفض فرضية عدم (Ho:B=0)، ونقبل الفرضية البديلة، أي وجود متجه للتكامل المشترك أي أن (r=2)، وبالتالي هناك متجهين للتكامل مشترك أو علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف وسعر النفط.

جدول (5): اختبار جوهانسن - جيسليوس للتكامل المشترك لسعر الصرف وسعر النفط في العراق (المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews12)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.126273	18.74861	15.49471	0.0156
At most 1 *	0.091969	7.814641	3.841465	0.0052

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.126273	14.93397	14.26460	0.0535
At most 1 *	0.091969	7.814641	3.841465	0.0052

### نموذج كرانجر (Granger. M) لاختبار السببية (1):

يستخدم هذا النموذج لاختبار العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية لاختبار العلاقة السببية بين سعر الصرف وأسعار النفط مثلاً وذلك لمعرفة إذا كان أسعار النفط تؤثر في سعر الصرف أو العكس لذا استخدم (كرانجر) معادلة الانحدار الآتية:

$$X_t = a_0 + \sum_{i=1}^r a_i x_{t-i} + \sum_{j=1}^s b_j Y_{t-j} + U_t \dots \dots \dots (1)$$

حيث إن (X<sub>t</sub>) تمثل المتغير التابع، (Y<sub>t</sub>) المتغير المستقل، (a<sub>0</sub>) تمثل الحد الثابت (a<sub>i</sub>) تمثل معاملات المتغير x، b<sub>j</sub> تمثل معاملات المتغير Y، U<sub>t</sub> يمثل حد الخطأ.

ويؤكد كرانجر أن تقدير المعادلة (1) عن طريق المربعات الصغرى OLS للحصول على مجموع مربع البواقي (SSE<sub>u</sub>) ثم عن طريق القيام بمعادلة انحدار أخرى في ظل القيود التي تؤكد إن (b<sub>j</sub> = 0) يتم الحصول على مجموع مربع البواقي (SEET) وبذلك يمكننا حساب قيمة F من خلال الآتي:

(1) حمدية شاكر الايدامي، العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي في العراق في المدة 1970-1995، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2001، ص85.

$$F = \frac{SSE_t - SSE_u}{r} / \frac{SSE_u}{n-s-r-1}$$

إذ أن:

SSEu: يمثل مجموع مربع البواقي للمتغير التابع والمستقل.

SSEt: تمثل مجموع مربع البواقي للمتغير التابع.

N: تمثل حجم العينة.

S, r: تمثل المدد المثلي للارتداد.

وعند مقارنة قيمة (F) الجدولية مع (F) المحتسبة بدرجات حرية m, n-k ومستوى معنوية محدد مسبقاً يتم معرفة اتجاه العلاقة السببية، فإذا كانت F المحتسبة أكبر من الجدولية نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي إن هناك علاقة سببية بين المتغير التابع والمستقل.

حيث يتضح من جدول ( ) عند قياس العلاقة السببية بين أسعار النفط وسعر الصرف تبين لنا انعدام العلاقة السببية بين أسعار النفط وسعر الصرف عندما يكون الأول متغير تابع والثاني متغير مستقل أما الحالة المعاكسة أيضاً عدم وجود علاقة سببية بين أسعار النفط وسعر الصرف وهذا ما يعكسه معنوية اختبار (F).

جدول (6): العلاقة السببية بين أسعار النفط وسعر الصرف (المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews12)

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 01/15/26 Time: 18:39

Sample: 2004Q1 2024Q4

Lags: 3

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
P does not Granger Cause EX	81	1.31962	0.2744
EX does not Granger Cause P		0.07577	0.9729

## الاستنتاجات والتوصيات

### أولاً: الاستنتاجات:

1. تبين من خلال الاختبارات (ديلي فولر الموسع ومعادلة الارتباط الذاتي) أن المتغيرات لنموذج كانت مستقرة عند الفرق الأول، ومنها أسعار النفط وسعر الصرف.
2. هناك علاقة تكاملية طويلة الأجل بين سعر النفط على سعر صرف الدولار الأمريكي في العراق.
3. عدم وجود علاقة تبادلية بين كل من أسعار النفط وسعر صرف الدولار الأمريكي.
4. يعد العراق من أكبر الدول التي تمتلك احتياطياً نفطياً حيث بلغ الاحتياطي النفطي أكثر من 10% من الاحتياط العالمي للنفط الخام، حيث يعد العراق من الدول المهمة والمؤثرة في السوق النفطي على مستوى منظمة أوبك والمستوى العالمي.
5. من المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي هي الرعية واعتماده على القطاع النفطي مع غياب تام للقطاعات الأخرى مثل القطاع الصناعي والزراعي، مما يجعل العراق أكثر تعرضاً للمشاكل الاقتصادية في حال انخفاض أسعار النفط.

### ثانياً: التوصيات:

1. العمل على تنويع مصادر الدخل في العراق لرفد السوق العراقية بالعملة الأجنبية وأهمها الدولار الأمريكي.
2. نظراً للتقلبات أسعار النفط وعدم استقرارها بين فترة وأخرى، وبسبب الاعتماد الكلي على الإيرادات النفطية في الموازنة

- العامّة للعراق، فإن أول التوصيات هي العمل على تنويع الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي وعدم الاعتماد على قطاع النفط، الذي قد يعرض الاقتصاد العراقي إلى مشاكل كبيرة نتيجة التقلبات في الأسعار.
3. على الجهات المعنية في العراق الاهتمام بالقطاعات الأخرى مثل القطاع الصناعي والزراعي والسياحي، لما تمتلكه هذه القطاعات من موارد اقتصادية كبيرة قادرة على سد إيرادات الموازنة والقضاء على البطالة في العراق.
4. استغلال العوائد الفائضة من النفط الخام الناتجة من التقلبات في حالة الارتفاع في الأسعار، واستثمارها في مجال التنمية الإنتاجية والخدمية، وكذلك على الدولة وضع الحلول لتجنب الآثار السلبية الناتجة من انخفاض أسعار النفط.
5. من الضروري أن تكون هنالك دائرة خاصة لدى البنك المركزي لها قدرات تنبؤية عالية مهمتها الأساسية رصد وتحركات تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية لكي يتسنى لوضع السياسة النقدية من إدراك التقلبات خصوصاً في حالة انخفاض أسعار النفط العالمية.
6. على البنك المركزي المحافظة على الاستقرار النقدي في البلد، كذلك المحافظة على استقرار أسعار الصرف والقضاء على الفساد في مزاد العملة في العراق.
7. التنسيق بين السياستين المالية والنقدية للحد من آثار تقلبات أسعار النفط السلبية والإيجابية.

#### المصادر

1. جاسم محمد ضاحي، صدمات أسعار النفط وأثرها على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1990-2018)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2020.
2. عبد الرزاق حمد حسين وحمود حسن محيّميد، تحليل أثر تقلبات أسعار النفط الخام على التجارة الخارجية لبلدان منظمة أوبك للمدة (2000-2016) العراق أنموذجاً، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (43)، المجلد (3)، 2018.
3. عبد الستار عبد الجبار موسى وحيدر شلب وشكه، التطور التاريخي لأسعار النفط الخام للمدة 1862-2010، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (18)، المجلد (1)، 2015.
4. فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 2001.
5. عبد الحسين الغالبي، سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه وإدارته في ظل الصدمات النقدية والحقيقية مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2002.
6. علي أحمد درج الدليمي وحنين رضوان المشهداني، الإنفاق الحكومي ودوره في قطاع التعليم في العراق للمدة 2004-2019: دراسة تحليلية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (17)، العدد (56)، 2021.
7. محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الواقع الحالي وتحديات المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات (103).
8. حمدية شاكر الابدامي، العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي في العراق في المدة 1970-1995، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2001.
9. أيوب فايزة، أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصر الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية على الجزائر للفترة (1970-2014)، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، 2018.
10. سجاد صادق الهيد، مصدر سابق العلاقة بين أسعار النفط العالمية وأسعار صرف الدولار أمام اليورو وأثرها الاقتصادية في بعض البلدان النفطية للمدة (1999-2016)، مصدر سابق.

11. نبيل مهدي الجنابي وكريم سالم حسين، العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة القادسية، المجلد (3)، العدد (1)، 2011.
12. حسين حسب الله علوان، تحليل وقياس العلاقة بين أسعار النفط وأسعار الصرف في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2014.
13. Robert A. Amano and Simon van Norden, Exchange Rates Oil Prices, September 1995, Page 2.
14. William j. Baumal, Economics principls, Newyourk University, 7th edition, 1988.
15. Karl E. case and others, economic, newjersey, usa, 1999.
16. Paul Roth, mastering foreign exchange and money markets, market edition 1996,
17. Thomas A. pugel and peter lindert, international economic, international edition, 2000.